وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 26 ديسمبر 2023

أخبار الطاقة

ارتفاع مخزونات الخام الأوروبية والأميركية مؤثر في أساسيات أسواق البترول

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تخوض أسواق النفط الخام في العالم في 2024 جملة أحداث، وأبرزها سياسية حيث من المنتظر أن تلقي الانتخابات الرئاسية الأميركية، بظلالها على أسواق النفط. وقال كبير محللي أسواق الطاقة، د. أنس بن فيصل الحجي لـ «الرياض»، إن أسواق النفط في 2024 ستتأثر بالانتخابات الرئاسية الأميركية، لأن الجميع يعلمون أن الرئيس جو بايدن استعمل مخزون النفط الإستراتيجي الأميركي قبل الانتخابات الماضية، وسحب 180 مليون برميل، وهي أكبر كمية في التاريخ من ناحية السحب.

وقال، إن الأميركيين يحاولون الآن إعادة ملء المخزون، ولكن هناك شكوكا كبيرة في ذلك، إلّا أنه في حالة ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير في صيف 2024، هل سيلجأ بايدن إلى استعمال المخزون الإستراتيجي؟ طبعا هذا سيؤثّر في الأسعار، وسيؤثّر في أساسيات السوق. وأوضح أنس الحجي أن هذا يؤثّر في أسواق النفط عام 2024، ولكنه يؤثّر أيضًا في أسواق الغاز، لأن جزءا كبيرًا من واردات الغاز الأوروبية، التي تسهم في التخلص من الغاز الروسي، يأتي من الولايات المتحدة الأميركية، ومن ثم فإن ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أميركا بشكل كبير إلى 10 دولارات للوحدة، وهو الآن دولاران، سيجعل أوروبا تعاني، وربما تعود بعض الدول للتعاون مع بوتين. وأكد أن الانتخابات الأميركية سيكون لها أثر في أسواق النفط في 2024، وفي مجال الطاقة عمومًا، ولكن عند الحديث عنها، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الأوروبية الأميركية، يجب الانتباه إلى أن آخر ما تريده السعودية ودول الخليج ودول أوبك هو أن يصبح النفط كرة في ملاعب السياسيين الأميركيين.

وتابع: «هذا يضرّ دول الخليج وسمعتها، لا سيما أن كل دول الخليج منتجة للنفط، ومن ثم فإن تلاعُب السياسيين الأميركيين بالنفط يضرّ الصناعة، إذ من الواضح أن هناك محاولات لتحييد النفط، وهو أمر يعني بالضرورة منع أسعار من الارتفاع إلى مستويات كبيرة، حتى لو سمحت الأسواق بذلك».

ولفت إلى أن بعضهم يعتقدون أن دول الخليج قد تريد أن ينجح مرشح جمهوري في الانتخابات الرئاسية الأميركية، ومن ثم تريد رفع أسعار النفط، ولكن بشكل كبير لن يربح المرشح الجمهوري فقط بسبب أسعار النفط، هناك أسباب كثيرة، ومن ثم ليس من صالح دول الخليج أن تسهم سياستها في رفع الأسعار بشكل كبير قبل الانتخابات.

النفط بملاعب السياسيين الأميركيين

وأضاف: «من أهداف دول الخليج منع أن يكون النفط كرة في ملاعب السياسيين الأميركيين، لأن هذا يمكن أن يؤدي إلى تشويه إعلامي يمكن أن يحدث، وأن تتكون فئات أو مجموعات أو (لوبيات) ضد صناعة النفط عمومًا، وضد الدول

العربية النفطية خصوصا»، وحول أبرز الأحداث المتوقعة في 2024، قال خبير اقتصادات الطاقة د. الحجي، إن أسواق النفط في 2024 ستشهد آثارًا واضحة، في حالة استمرار أوبك+ بالتخفيض الحالي حتى نهاية العام المقبل، إذ إن سياسة التحالف الآن هي مواصلة خفض الإنتاج، التي أُقِرّت في أكتوبر 2022، حتى نهاية ديسمبر 2024. وأشار إلى أنه بالإضافة إلى الخفض الطوعي السعودي الذي ستشهده أسواق النفط في 2024، هناك تخفيض المليون برميل يوميًا، الذي جددته المملكة مرة أخرى من يوليو إلى أغسطس، والذي من المتوقع تمديده شهريًا، ملفتاً إلى أن الفكرة هنا أنه إذا تواصلت هذه التخفيضات حتى نهاية عام 2024، حتى دون المليون برميل، ستنخفض مخزونات النفط العالمية بشكل كبير، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولكن الصين ستستعمل الاحتياطي الإستراتيجي، وتمنع الأسعار من الارتفاع بشكل كبير، وشدد الحجي على غموض وضبابية الوضع في 2024 بالنسبة لأسواق النفط وصعوبة التنبؤ، ضارباً المثل بما قد يحصل في أسواق النفط في العام القادم، إذ إن كثيرًا من الاقتصاديين يتوقعون ركودًا اقتصاديًا في الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى، وطبعًا هناك ركود اقتصادي ببعض الدول الأوروبية. ومع ذلك، لا أحد يدري إن كان سيحدث الركود في الولايات المتحدة، وربما في العالم في النصف الثاني من هذا العام، لأنه في حالة حدوثه هناك إشكال كبير في تعريفه الرسمي، وحتى إذا وافق الركود التعريف الرسمي، هناك أيضًا بعض الفتاوى التي تشير إلى أنه لم يكن فعلًا ركودًا اقتصاديًا، لأنه في حالة الجزم به يجب أن يكون كبيرًا، بما يعني انخفاض الطلب على النفط وارتفاع المخزونات.

وقال تكمن المشكلة في هذا الارتفاع في المخزونات، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة، وأن هذه المخزونات ستؤثّر في أساسيات أسواق النفط في 2024، لأنها ستُستعمَل بدلًا من إنتاج أوبك أو إنتاج روسيا أو دول أميركا اللاتينية أو غيرها، ومن ثم فإن وجود ركود اقتصادي الآن أو في 2024 سيؤثر في أساسيات السوق. ومن بين الأسباب الضبابية، وفق الحجي، أنه لا أحد يعرف إن كانت الحرب في أوكرانيا ستتوقف في 2024 أم لا، لأن توقّفها سيغيّر الوضع عمومًا، وسيؤثّر أيضًا في أساسيات السوق، لأن روسيا من أكبر المنتجين في العالم. وبالنسبة للنمو الاقتصادي في الصين والهند، اللتين تُعَدّان الآن من محرّكات الاقتصاد العالمي، يرى الحجي أنه لا أحد يعرف ما إذا كان سيحدث نمو كبير أم عادي، وهل سينخفض النمو إلى الصفر، أو هل سيكون هناك ركود اقتصادي؟ وقال الحجي اختلفت توقعات أسواق النفط في 2024 عمّا كان متوقعًا لها في مطلع العام الجاري، إذ ذهب أغلب المحللين إلى أن الربع الرابع من 2023 سيشهد ارتفاعًا في أسعار النفط قد يصل إلى حاجز الـ90 دولارًا ويتجاوزه، ولكن هذا السيناريو اختلف لأسباب عديدة. وقال إن أهم أسباب اختلاف السيناريو كان تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وبشكل خاص في الصين، الأمر الذي خفّض الطلب على النفط، بجانب ارتفاع المخزونات في كل من الصين واليابان والهند وأميركا. وأشار إلى أن الطلب على النفط عادة ما يتراجع في الربع الأول فصليًا من كل عام، إذ ينخفض أحيانًا ليكون بنحو مليوني برميل يوميًا، وإذا كان الشتاء دافئًا يكون الانخفاض كبيرًا. وبين بإنه بجانب قرار دول أوبك+ بتمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط من جهة، والتخفيضات الطوعية من جانب دول أخرى، فإن الأمر يتعلق بأنه إذا كان الانخفاض في الطلب أكبر من التخفيض الطوعي، فهذا يعني انخفاض أسعار النفط. ولكن، بسبب العوامل السياسية ترتفع أسعار النفط حاليًا، وليس بسبب تغير الوضع الاقتصادي في هذه الدول، ولكن واضح الآن -على خلاف التوقعات القديمة في بداية -2023 أن وضع أسواق النفط في 2024 سيكون صعبًا. ومن المتوقع أن تُبقي دول أوبك+ تخفيضاتها طيلة العام، بينما تقوم دول خارج أوبك بزيادة الإنتاج، مؤكدًا ضرورة النظر إلى توقعات وكالة الطاقة الدولية وأوبك وإدارة معلومات الطاقة الأميركية لعام 2024. بالنسبة لوكالة الطاقة الدولية، فهي تتوقع الآن أن ينمو الطلب على النفط بمقدار 1.1 مليون برميل يوميًا، إذ يرى أن هذا خبر جيد، ويعني ارتفاع الطلب على النفط في عام 2024 إلى أعلى مستوى له في التاريخ، على خلاف التوقعات التي انتشرت في عامي 2019 و2020 بأنه بلغ ذروته. ومن ثم، سيبدأ الطلب على النفط بالانخفاض الآن، وهو يستمر بالنمو، وحتى

وكالة الطاقة الدولية التي تحارب النفط تتوقع أن ينمو، ولكن هناك إشكال كبير في هذا التوقع، وهو أن الوكالة تتوقع أن ينمو الطلب بمقدار 1.1 مليون برميل يوميًا، ولكنها تتوقع أيضًا أن ينمو إنتاج خارج دول أوبك بمقدار 1.2 مليون برميل. وبعبارة أخرى، تتوقع الوكالة أن دول خارج أوبك ستفي بكل هذه الزيادة في الطلب، ومن ثم لا حاجة لأن تزيد دول أوبك الإنتاج بأيّ شكل، ومن ثم هنا تزيد حصة دول خارج أوبك على حساب دول أوبك، التي تقوم بتخفيض الإنتاج. لكن، أوبك لديها رؤية مختلفة لأسواق النفط في 2024، إذ تتوقع أن يرتفع الطلب على النفط بضعف ما تراه وكالة الطاقة الدولية، وأن ينمو بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا، وأن إنتاج خارج أوبك سينمو بمقدار 1.4 مليون برميل يوميًا.

ويعني هذا، أنه ستكون هناك حصة بحدود 800 ألف برميل يوميًا يمكن أن تستفيد منها دول أوبك بزيادة الإنتاج خلال العام، ولكن هناك مشكله كبيرة في توقّع أوبك، وهي أنها إذا كانت ترى ذلك، وسبق أن قالته في 2023، فلماذا خفضت السعودية وروسيا ودول أخرى إنتاجها؟

وأوضح أنه وفق حسابات أوبك، من المفروض أن يزيد الإنتاج، ولكن هذه الدول تخفض الإنتاج، ومع هذا انخفضت الأسعار، فهناك مشكلة كبيرة في توقعات أوبك، إذ إنها تتنافى مع تمديد التخفيضات المقررة في أكتوبر 2022 إلى آخر 2024.

وبالنسبة إلى توقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، قال الحجي، إنها ترى أن الطلب على النفط سينمو بمقدار 1.34 مليون برميل يوميًا، وهو تقدير قريب من وكالة الطاقة الدولية، إلّا أنها توقعت أن ينمو إنتاج دول خارج أوبك بمقدار 860 ألف برميل يوميًا فقط.

توقعات بارتفاع أسعار البترول وسط نمو الطلب في 2024

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

لم تتأثر أسعار النفط الخام في العالم بعد إعلان أنغولا خروجها من منظمة أوبك، بل انخفضت الأسعار قبل عطلة الميلاد المطولة، حيث أغلق الخامان القياسيان برنت، وغرب تكساس الوسيط منخفضين بأقل من 79 دولارا، و73 دولارا على التوالي. وجاء تراجع أسعار النفط وسط توقعات بأن تزيد أنغولا إنتاجها بعد خروجها من منظمة أوبك، وذلك برغم أن البلاد لا تمثل سوى جزء صغير من إجمالي إنتاج المنظمة، إذ تنتج نحو 1.1 مليون برميل يوميا من النفط، من أصل 28 مليون برميل يوميًا تنتجها المجموعة بأكملها.

ومن غير المرجح أن تضيف البلاد بشكل كبير إلى الإمدادات العالمية على المدى القريب، وسيستغرق الأمر بعض الوقت حتى يرتفع إنتاج أنغولا من النفط، وقد حدت هذه الفكرة من التأثير الإجمالي على أسعار النفط من خروج البلاد، في حين من المقرر أن تنضم البرازيل إلى أوبك+ في عام 2024، وتنتج أكثر من 3 ملايين برميل يوميا.

ونظر المحللون في الغالب إلى خروج أنغولا على أنه حالة معزولة، وهي علامة على أن الانخفاض طويل الأمد في قدرات الإنتاج جعل البلاد عضوًا أقل فعالية في أوبك. ويتوقع المتداولون أن تخفيضات أوبك+ المتفق عليها في آخر اجتماع لا تزال سارية المفعول كما هو مخطط لها بدء من الشهر المقبل.

بينما أصدرت دول منظمة أوبك الأخرى، مثل العراق، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو، خلال عطلة نهاية الأسبوع، بيانات عامة لكبح أي تكهنات سلبية، وأكدت التزامها تجاه المنظمة المنتجة للنفط بعد خروج أنغولا الأسبوع الماضي. وقالوا «نكرر دعمنا الثابت للوحدة والتماسك في قلب أوبك وأوبك+».

وانخفضت العقود الآجلة للنفط الأميركي بنحو 7 % حتى الآن هذا العام بعد أن ارتفعت 7 % في عام 2022. وفي الوقت نفسه، انخفضت العقود الآجلة للغاز الأميركي بنحو 42 % حتى الآن هذا العام بعد ارتفاعها بنحو 20 % العام الماضي. ويتجه النفط الخام إلى أول انخفاض سنوي له منذ عام 2020، حيث يتعارض ارتفاع الإنتاج من الولايات المتحدة وأماكن أخرى مع جهود تحالف أوبك + لدعم السوق من خلال تخفيضات الإنتاج. كما أن آفاق الطلب هشة أيضا، حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يتباطأ النمو بشكل حاد في العام المقبل. وتوفر الأحداث الجيوسياسية حاجزًا أمام انخفاض أسعار النفط، بينما الضعف الأساسي لا يزال يمثل مصدر القلق الرئيس.

وقال محللو أويل برايس لم تتأثر أسعار النفط بشكل معقول بقرار أنغولا بالتوقف عن أوبك. ومقارنة بإغلاق الجمعة قبل الماضية، كانت الأسعار مرتفعة محققة أول زيادة أسبوعية في شهرين بعد الاستفادة من توقعات متفائلة من وكالة الطاقة الدولية بشأن الطلب على النفط في العام المقبل وضعف الدولار، وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقرير شهري إن الاستهلاك العالمي من النفط سيرتفع 1.1 مليون برميل يوميا في 2024، بزيادة 130 ألف برميل يوميا عن توقعاتها

السابقة، مشيرة إلى تحسن توقعات الطلب الأميركي وانخفاض أسعار النفط. وتأتي تقديرات 2024 أقل من نصف توقعات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لنمو الطلب البالغ 2.25 مليون برميل يوميا.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن الطلب العالمي على النفط يسير على الطريق الصحيح ليصل إلى 101.7 مليون برميل يوميا في عام 2023، «لكن هذا يخفي تأثير المزيد من الضعف في مناخ الاقتصاد الكلي». وفي تقريرها الشهري، قامت الوكالة بتعديل توقعاتها لنمو الطلب في الربع الأخير من عام 2023 بالخفض. وقالت «من المتوقع أن يستمر التباطؤ في عام 2024، مع انخفاض المكاسب العالمية إلى النصف إلى 1.1 مليون برميل يوميا، حيث يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من الاتجاه في الاقتصادات الكبرى. وقال التقرير إن تحسينات الكفاءة وأسطول السيارات الكهربائية المزدهر يؤثران أيضًا على الطلب.

وكان النفط يسير في اتجاه هبوطي خلال الشهرين الماضيين وسط مخاوف من تباطؤ الطلب وزيادة العرض، على الرغم من تخفيضات الإنتاج من أوبك + والتخفيضات العميقة المعلن عنها في أوائل ديسمبر. وفي وقت سابق، قالت إدارة معلومات الطاقة إنها تتوقع أن يرتفع السعر الفوري لخام برنت من متوسط 78 دولارًا للبرميل في ديسمبر إلى متوسط 84 دولارًا في النصف الأول من عام 2024، «مدفوعًا جزئيًا بتخفيضات إنتاج أوبك + المعلن مؤخرًا».

ويستعد المتداولون أيضًا لتحسن الطلب في عام 2024، على خلفية احتمال انخفاض أسعار الفائدة واقتصاد أميركي أقوى. وقد عززت وكالة الطاقة الدولية هذه الفكرة، حيث رفعت توقعاتها للطلب على النفط لعام 2024 بشكل طفيف. لكن توقعات وكالة الطاقة الدولية للطلب لا تزال أقل بكثير من تلك التي طرحتها منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها (أوبك +). بينما حذر الاستراتيجيون في بنك جولدمان ساكس من أن خام برنت لديه الكثير من الأسباب للارتفاع حتى عام 2024، متوقعاً أن يتم تداول النفط بين 70 و100 دولار للبرميل في العام المقبل. ويعود الحد الأقصى لتوقعاتهم إلى مجموعة من مخاطر انقطاع الإمدادات الكامنة في الشرق الأوسط.

وبحسب البنك، «من المرجح أن تكون سياسة إنتاج أوبك وانضباطها من العوامل الرئيسة التي تدعم مسار الأسعار في عام 2024.» ويمكن أن يعني الحد الأعلى من هذا النطاق زيادة تصل إلى 19 % في أسعار النفط. وأضاف جولدمان أن تخفيضات الإمدادات قد تتفاقم إذا تصاعد الصراع في الشرق الأوسط. فإيران، على سبيل المثال، يمكن أن تصبح أكثر انخراطاً في الحرب بين إسرائيل وحماس. وإذا قررت البلاد إغلاق ممر شحن رئيس للنفط الخام، فقد يؤدي ذلك في النهاية إلى التأثير على نحو 20 % من إمدادات النفط العالمية، حسب تقديرات الاستراتيجيين.

ويمكن للولايات المتحدة أيضًا أن تفرض عقوبات أكثر صرامة على إيران وغيرها من منتجي النفط الرئيسين، مما قد يؤدي إلى تفاقم وفرة العرض. ومن الممكن أن يكون تأثير انقطاعات الإمدادات هذه محدودًا. ويمثل الشرق الأوسط حصة أصغر من إمدادات النفط العالمية مقارنة بما كان عليه في السبعينيات والثمانينيات، عندما ساعدت صدمات إمدادات النفط في إشعال أزمة تضخمية مصحوبة بالركود في الولايات المتحدة. وفي ذلك الوقت، كانت أوبك تمثل نحو 55 % من إمدادات النفط الخام في العالم. واليوم تشكل 35 % فقط وتوقع محللو أويل برايس ان تستعد أسعار النفط للارتداد في عام 2024. وتتوقع أفضل البنوك في الولايات المتحدة أن يكون سعر برنت متوسط 85 دولارًا لعام 2024، مشيرة إلى نمو الطلب وتعطيل العرض المحتمل. وتتوقع مجموعة ستي بانك، متوسط سعره 75 دولارًا، حيث يدرس

نمو الطلب بشكل أبطأ وناتج أعلى في الولايات المتحدة. وتظل توقعات سوق النفط العالمية لعام 2024 هبوطية إلى حد كبير، لكن الطلب المتزايد، وخاصة من آسيا، قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار. وتعتب. أسعار النفط الخام في أدنى مستوياتها في أشهر. ويبدو أن هناك القليل من العوامل القادرة على تغيير ذلك. ومع ذلك، يبدو أن محللي السلع أكثر صعودًا عندما يتعلق الأمر بـ 2024. ومفتاح هذا الصعود هو الطلب، حتى بعد ان توقعت وكالة الطاقة الدولية نمو أسرع من المتوقع في السابق للطلب في العام المقبل. وتتوقع البنوك الخمسة الأولى للولايات المتحدة سعر برنت متوسط قدره 85 دولارًا لعام 2024. وهذا دون أي اضطراب كبير في العرض. وحددت البنوك الثلاثة الأخرى في وول ستريت توقعات سعر برنت 2024 بين 83 دولارًا للبرميل و90 دولارًا. وفي الأساس، يتوقع المقرضون الخمسة الأوائل في وول ستريت أن يبقى أسعار النفط العام المقبل في النطاق الذي كانت عليه خلال الأشهر الثلاثة الماضية أو نحو ذلك، وان ارتفاع إمدادات النفط من المنتجين غير أوبك هو أحد الأسباب، ويُنظر إلى هذا العرض على نطاق واسع من قبل الولايات المتحدة، لكن منتجين آخرين مثل غيانا والبرازيل والنرويج يرفعون الإنتاج أيضًا - حتى مع اشتراك قادتهم لتخفيض استخدام الهيدروكربون في مؤتمر المناخ (كوب28)

وتتوقع أوبك أن تتوسع بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا في العام المقبل، وحتى الوكالة الدولية للطاقة، قالت في تقريرها الأخير في سوق النفط إن الطلب على النفط سينمو بشكل أسرع من المتوقع في عام 2024. ونسبت الوكالة توقعاتها المنقحة إلى توقعات اقتصادية أفضل وانخفاض أسعار النفط، مما يحفز تقليديًا طلبًا أكبر على السلعة. ولا تتأثر الوكالة بنمو العرض من خارج أوبك، على الرغم من أنها تتوقع من المنتجين غير أوبك إضافة 1.2 مليون برميل في اليوم إلى العرض العالمي، مما يغطي نمو الطلب المتوقع بالإضافة إلى التغيير.

كل هذا يجعل توقعات عام 2024 إيجابية للغاية فيما يتعلق بأسعار النفط. ومن المتوقع مرة أخرى أن تتحمل آسيا معظم نمو الطلب، بقيادة الصين والهند. وقد تكون خيبة الأمل في طريقها لأن بعض توقعات الطلب الصيني قد أثبتت أنها متفائلة بشكل مفرط، مما يضيف الوزن إلى الأسعار. من ناحية أخرى، فإن الأخبار المتكررة حول هجمات السفن في البحر الأحمر من قبل الحوثيين اليمنيين، ومؤخرا، من قبل القراصنة الذين استولوا على ناقلة بضائع ترفع علم مالطا متجهة إلى تركيا، يمكن أن تكون صعودية بالنسبة للأسعار، على الرغم من ان ناقلات النفط لم تتعرض للهجوم بعد. في غضون ذلك، يبدو أن هناك تغييرًا كبيرًا في انقطاع الإنتاج الرئيس. ونجح السوق في تجاهل الانخفاض البالغ 450.000 برميل في اليوم في إمدادات النفط من كردستان، حيث تواصل الحكومات الكردية والعراقية مناقشة شروط استئناف الصادرات. ويبدو أن ليبيا مستقرة نسبيا في الوقت الحالي. فيما أعلنت فنزويلا وجيانا إرادتهما في حل النزاع الإقليمي المشترك. وتظل صورة النفط العالمية هبوطية للغاية بالفعل. وقد تحتاج توقعات أسعار هذه البنوك الخمسة إلى مزيد من المراجعة إلى الأسفل ما لم تقرر أوبك + خفض أعمق، وهو ما سيكون خطوة محفوفة بالمخاطر. ومع ذلك، نظرا لأن الأسعار المنخفضة تحفز الطلب، فقد تبدأ الأمور في التغيير في قسم الأسعار.

3 عوامل تدعم أسعار النفط .. تخفيضات «أوبك +» والانتعاش الصيني وانحسار مخاوف الركود الأمريكي

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

سيطر الهدوء على أسواق النفط الخام بسبب عطلات الأعياد الغربية، وعدم صدور أي بيانات اقتصادية في الفترة الراهنة يمكن أن تؤثر في معنويات السوق، لكن تبقى المخاطر الجيوسياسية هي الأوسع تأثيرا، بحسب محللين تحدثوا لـ«الاقتصادية».

وقال بنك جولدمان ساكس «إن تخفيضات الإمدادات من قبل (أوبك +)، والانتعاش الاقتصادي المحتمل في الصين، فضلا عن مخاوف متواضعة بحدوث ركود أمريكي، تأتي كثلاثة عوامل رئيسة تدعم الأسعار وتحد من احتمالات انخفاض النفط».

وسيظل الطلب على النفط مستقرا في الأعوام المقبلة، لكن من الواضح أيضا أن هناك كثيرا من المعروض الإضافي في السوق الآن، مع تزايد إنتاج النفط الأمريكي بسرعة.

وفي هذا الإطار، قال محللون نفطيون «إن صناعة النفط العالمية تتأثر بشكل كبير بالتغير في إمدادات النفط العالمية من كبار منتجي الشرق الأوسط وكذلك بصناعة البتروكيماويات المتنامية في الصين وتأثيرها الرئيس في الاستهلاك العالمي للنفط».

وأوضح المحللون أن الزيادة المستمرة في الإنتاج من النفط خاصة من دول خارج تحالف «أوبك +» إلى جانب تباطؤ نمو الطلب يشكلان تحديات أمام أغلب المنتجين الذين يسعون إلى حماية حصتهم في السوق والحفاظ على أسعار النفط المرتفعة.

وذكروا أن نمو إمدادات النفط الأمريكية سلك الاتجاه الصعودي المفاجئ في عام 2023 حيث يتجه إلى نمو بمقدار مليون برميل يوميا ليصل إلى مستوى قياسي يبلغ 12.9 مليون برميل يوميا، ومع ذلك تباطأت أنشطة الحفر في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ هذا العام ما يشير إلى أن الولايات المتحدة ستشهد نموا أكثر تواضعا في العرض في عام 2024.

وأشاروا إلى وجود عدة عوامل تحد من أنشطة الحفر الأمريكية وأبرزها تركيز الصناعة على عوائد المساهمين وتضخم التكاليف وتشديد شروط الائتمان وزيادة الدمج داخل الصناعة.

وفي هذا الإطار، قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، «إن (أوبك +) تواصل جهودا مكثفة لضبط الإيقاع في السوق وتحقيق التوازن بين العرض والطلب»، مبينا أن نمو إمدادات النفط الخام العالمية كان محدودا في عام 2023 بسبب تخفيضات الإنتاج الطوعية بقيادة السعودية وانخفاض أهداف الإنتاج من دول «أوبك +» الأخرى.

ولفت إلى أن الدول الأعضاء في «أوبك +» خفضت إنتاج النفط الخام بمقدار 1.4 مليون برميل يوميا في عام 2023، ما يعوض جزئيا نمو الإنتاج البالغ 2.4 مليون برميل يوميا من قبل المنتجين من خارج «أوبك +» بقيادة الولايات المتحدة والبرازيل وجيانا، إضافة إلى زيادات من دول أعضاء في «أوبك +» لكن معفاة من القيود الإنتاجية مثل إيران وفنزويلا.

من جانبه، قال ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، «إن الضبابية المحيطة بالاقتصاد العالمي تربك حسابات المراقبين»، مبينا أن هناك قدرا كبيرا من عدم اليقين بشأن الطلب على النفط في عام 2024، نظرا لعدم اليقين بشأن الصورة الكلية في العام المقبل.

من ناحيته، ذكر ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن «أوبك» قدمت في تقريرها الأخير رؤية إيجابية بشأن توقعاتها بأن الطلب سيرتفع بمقدار 2.25 مليون برميل يوميا في عام 2024 بما يفوق تقديرات لهيئات وبنوك دولية معنية بسوق الطاقة.

وتوقع أن تمثل آسيا -والصين على وجه الخصوص- معظم نمو الطلب في العام المقبل، حيث من المرجح أن توفر الصين أكثر من 60 في المائة من الزيادة في استهلاك النفط الخام، مشيرا إلى أنه من ناحية أخرى وبسبب تباطؤ التنمية الاقتصادية من المتوقع أن ينخفض الطلب قليلا في أوروبا والأمريكتين في العام المقبل.

بدورها، قالت تيتي أولاور مدير التسويق في شركة سيتا النيجيرية لتجارة النفط، «إنه في الأغلب ستشهد أسعار خام غرب تكساس الوسيط وبرنت ركودا في الربع الأول من العام الجديد، على أن ترتفع في الربع الثاني من عام 2024 بسبب موسم صيانة المصافي الأمريكية في الربع الأول»، لافتة إلى خفض بنك جولدمان ساكس توقعاته لسعر النفط لعام 2024 بنسبة 12 في المائة بسبب الإنتاج الأمريكي الوفير.

ولفتت إلى توقعات بنك وول ستريت أخيرا بلوغ متوسط سعر خام برنت 81 دولارا للبرميل في عام 2024، بانخفاض عن تقديراته السابقة البالغة 92 دولارا للبرميل، كما توقع أن يصل خام برنت إلى ذروته عند 85 دولارا للبرميل في يونيو المقبل، موضحة أن تعديل التوقعات يرجع إلى المكاسب المستمرة في سرعة الحفر وكثافة استكمال الآبار في الولايات المتحدة.

وفيما يخص الأسعار، سجل أمس 79.07 دولار للبرميل للعقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت، كما سجلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 73.56 دولار للبرميل، حيث استقرت أسعار البترول على انخفاض طفيف.

وسجلت أسعار النفط في الأسواق العالمية مكاسب أسبوعية، حيث ارتفع خام القياس العالمي برنت بنحو 3.3 في المائة، كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنحو 2.9 في المائة.

«المركزي الروسي»: سنبدأ شراء عملات أجنبية عند سعر النفط بين 88 و90 دولارا للبرميل

الاقتصادية

قالت إلفيرا نابيولينا رئيسة البنك المركزي الروسي، «إن البنك سيبدأ في شراء العملات الأجنبية إذا ارتفعت أسعار النفط إلى ما بين 88 و90 دولارا للبرميل».

وأضافت في تصريحات صحافية نشرت أمس، أن «البنك سيواصل بيع العملات الأجنبية في يناير، وسيتم الإعلان عن حجم المبيعات قريبا».

وفي أغسطس، توقف البنك عن شراء العملات الأجنبية حتى نهاية العام لتجنب تفاقم الضغط على الروبل الذي انخفض إلى ما يزيد على 100 مقابل الدولار في أغسطس وسبتمبر.

وتعافى الروبل منذئذ، وتم تداوله عند نحو 92 روبلا للدولار أمس.

وقالت نابيولينا لمجموعة آر.بي.سي «تحولنا إلى بائع صاف أو مشتر صاف للعملات الأجنبية، يعتمد إلى حد كبير على سعر النفط».

ووصلت العقود الآجلة لخام برنت عند التسوية إلى 79.07 دولار للبرميل يوم الجمعة.

وفرض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أكتوبر مبيعات إلزامية من إيرادات النقد الأجنبي على بعض الشركات المصدرة لتحقيق استقرار للروبل.

وحينذاك، بلغ الروبل أدنى مستوياته في أكثر من 18 شهرا مقابل الدولار. وتعرضت العملة الروسية لضغوط بسبب تدفقات رأس المال إلى الخارج ومحدودية إمدادات العملات الأجنبية.

وتسري المبيعات الإلزامية من العملات الأجنبية حتى مارس 2024.

وقالت نابيولينا «إن الإجراء سيكون مؤقتا، وإن البنك لا يتوقع حدوث تغييرات حادة في سوق العملات الأجنبية عند انتهائه»، بحسب ما نقلته «رويترز».

وأضافت أن «البنك المركزي سيحتاج إلى ما بين شهرين وثلاثة أشهر للتأكد من أن التضخم يتراجع بشكل مطرد قبل اتخاذ أي قرار باتجاه خفض أسعار الفائدة».

وأكدت محافظة البنك المركزي الروسي، التي ساعدت الكرملين على امتصاص تداعيات العقوبات الكاسحة التي تم فرضها على موسكو على خلفية الحرب في أوكرانيا، أنها تستعد لمواجهة تعزيز العقوبات التي تستهدف اقتصاد البلاد.

وذكرت أن عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الروسي تسير «بسرعة» حيث تتكيف الشركات مع العقوبات. وأضافت أن «هناك توجها للاعتقاد أننا، مثلما يقولون، غارقون في البحر، بعد أن تجاوزنا العاصفة الأولية، على الرغم من أنه يتعين علينا الاستعداد لزيادة ضغط العقوبات».

وقالت وزارة الخزانة الأمريكية الجمعة الماضي «إنها ستستخدم العقوبات ضد البنوك التي تسهل الاتفاقات التي تشتري روسيا من خلالها أشباه الموصلات ورولمان البلي والمعدات الأخرى الضرورية من أجل آلتها الحربية».

إلى ذلك، ذكرت صحيفة «كوميرسانت» أمس أن مساهمين أجانب علقوا مشاركتهم في مشروع الغاز الطبيعي المسال2- في المنطقة القطبية الشمالية بسبب العقوبات، متخلين عن مسؤولياتهم إزاء التمويل وعقود الشراء الخاصة بمحطة الغاز الطبيعي المسال الروسية الجديدة.

وينظر إلى المشروع على أنه عنصر أساسي في حملة روسيا لتعزيز حصتها في السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال إلى 20 في المائة بحلول عام 2030 من 8 في المائة، ويواجه بالفعل صعوبات بسبب العقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا بسبب الصراع في أوكرانيا ونقص ناقلات الغاز.

وتملك كل من شركة سنوك المحدودة الصينية الحكومية وشركة البترول الوطنية الصينية 10 في المائة في المشروع الذي تسيطر عليه شركة نوفاتك، وهي أكبر شركة منتجة للغاز الطبيعي المسال في روسيا وتمتلك 60 في المائة في المشروع.

وقالت «كوميرسانت» نقلا عن مصادر -لم تسمها- في الحكومة الروسية «إن الشركتين الصينيتين -إلى جانب (توتال إنرجيز) الفرنسية و(كونسورتيوم يضم ميتسوي اليابانية والمؤسسة الوطنية اليابانية للنفط والغاز والمعادن (جوجميك) اللتين تمتلك كل منهما أيضا 10 في المائة في المشروع- أعلنت حالة القوة القاهرة بشأن المشاركة في المشروع».

وقالت مصادر في القطاع الأسبوع الماضي «إن العقوبات أدت أيضا إلى إعلان (نوفاتك) حالة القوة القاهرة على إمدادات الغاز الطبيعي المسال من المشروع».

يأتي ذلك في وقت تعتزم فيه روسيا زيادة تخفيضات صادرات النفط في ديسمبر، بما يعد موعدا أبكر من تعهد سابق، في إطار مساع من أكبر الدول المصدرة للخام في العالم لدعم الأسعار.

وقال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي «إن روسيا ستزيد تخفيضاتها لصادرات النفط في ديسمبر في إطار اتفاق أوبك +».

على صعيد آخر، أظهرت بيانات من مصادر تجارية أن واردات الهند من النفط الروسي ارتفعت في نوفمبر إلى أعلى مستوى في أربعة أشهر مسجلة 1.6 مليون برميل يوميا بزيادة 3.1 في المائة عن أكتوبر، بما شكل نحو 36 في المائة من إجمالي واردات البلاد من النفط الشهر الماضي.

وأصبحت موسكو أكبر مزود للهند بالنفط هذا العام مع انجذاب نيودلهي لتخفيضات على النفط الروسي بعد أن استبعدت شركات غربية عمليات الشراء من موسكو بعد الحرب في أوكرانيا في فبراير من العام الماضي.

تعاون سعودي - ياباني لدفع جهود العالم إلى الحياد الصفري

عكاظ

عقد وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، ووزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني كين سايتو، أمس، الاجتماع الثاني للحوار الوزاري السعودي الياباني حول الطاقة، في مدينة الرياض.
يأتي هذا اللقاء في أعقاب تأسيس مبادرة منار للتعاون في مجال الطاقة النظيفة، بين المملكة واليابان، وذلك خلال اجتماع ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، برئيس وزراء اليابان كيشيدو فوميو، في 16 يوليو الماضي، في مدينة جدة.

واستعرض الوزيران التقدم المحرز في مبادرة «منار»، التي تشمل التعاون في عدد من المجالات الرئيسية منها: الهيدروجين والأمونيا، والوقود الاصطناعي، والاقتصاد الدائري للكربون وإعادة تدوير الكربون، والمعادن الحيوية اللازمة لدعم قطاع الطاقة، وسلاسل الإمداد وتعزيز مرونتها وقدرتها على التعافي، وتطوير المواد المستدامة، وتبادل الخبرات والمعارف ونتائج البحوث.

وأكد الوزيران خلال الحوار ضرورة دعم استقرار أسواق البترول العالمية، وتحقيق استدامة وأمن إمدادات الطاقة العالمية، من خلال تعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين، مشيرين إلى أن المملكة هي أكبر مصدر لإمدادات البترول لليابان، كما أنها شريك لليابان يعتمد عليه في هذا الجانب.

واتفق الوزيران على مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية، ودفع الجهود العالمية الرامية إلى الوصول إلى الحياد الصفري، وتعزيز التعاون ضمن إطار مبادرة منار، حيث يتفق الجانبان على أهمية تبني الدول مسارات مختلفة، بما يتماشى مع الظروف الوطنية لكل دولة، لتحقيق الحياد الصفري، مع تعزيز أمن الطاقة، ودعم النمو الاقتصادي في الوقت ذاته.

الإعلان عن أول مشروع لتخزين الغاز الطبيعي بسعة ملياري قدم مكعب في السعودية

الشرق الأوسط

أعلن وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي بندر الخريف إنشاء برنامج «ندلب» لأول مشروع يُعنى بتخزين الغاز الطبيعي في منطقة الحوية بعنيزة (وسط السعودية) بسعة تخزينية تصل إلى ملياري قدم مكعب ليتم ضخها إلى شبكات الغاز الرئيسية، مؤكداً أن المشروع يثبت جدية «ندلب» نحو تحول الطاقة بما يتوافق مع توجهات البلاد.

وأوضح الوزير الخريف الذي يشغل منصب رئيس مجلس إدارة برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية «ندلب»، خلال الحفل السنوي للبرنامج، بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين، أن «ندلب» شهد توقيع اتفاقيات لـ5 مشاريع جديدة للطاقة المتجددة تصل طاقتها الإنتاجية لـ6 غيغاواط، مبيناً أن هذه المشاريع ستنتج طاقة بأسعار منافسة.

ويعد برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية «ندلب» أحد برامج «رؤية 2030» السعودية، الذي يسعى لتنفيذ خطة طموحة تعتمد على مكامن القوة التي تتمتع بها المملكة.

ويستثمر البرنامج الموقع الاستراتيجي الفريد للمملكة، حيث تربط بين ثلاث قارات، وتعدّ مركزاً تجاريًّا عالميًّا، تكتنز بالموارد الطبيعية، من التعدين والطاقة، وتمتلك كل المؤهلات التي تجعلها مركزاً صناعيّاً ورائداً لوجستيّاً؛ إذ يسهم البرنامج في تطوير قطاعات عالية النمو محلياً، ودعم الاقتصاد المفتوح، الذي يرحب بضخ الاستثمارات الأجنبية.

وبالعودة إلى الوزير الخريف، فقد جدد التأكيد على تحقيق قطاع التعدين في المملكة إيرادات قياسية، تجاوزت 1.5 مليار ريال (400 مليون دولار) خلال العام الحالي، لافتاً إلى حصول المملكة على جائزة أفضل دولة في تحسين البيئة التشريعية والاستثمارية بقطاع التعدين.

وتابع الخريف أن البرنامج استطاع من خلال مبادراته تحقيق العديد من الإنجازات، أهمها إطلاق ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، 4 مناطق اقتصادية جديدة، وذلك لإكمال قدرة المملكة التنافسية حول العالم من خلال هذه المناطق، وتحسين البيئة الاستثمارية، إضافة إلى تعزيز مكانة البلاد بوصفها وجهة استثمارية عالمية رائدة.

اكتشاف المعادن

وأفصح عن استكمال برنامج المسح الجيولوجي مساحة تجاوزت 30 في المائة من الدرع العربي، موضحاً اكتشاف معادن وثروات طبيعية جديدة من خلاله، وسيتم الإعلان عنها خلال مؤتمر التعدين الدولي القادم في يناير (كانون الثاني) المقبل.

من جانبه، قال وزير النقل والخدمات اللوجستية المهندس صالح الجاسر، إن البلاد تمضي بخطوات ثابتة نحو تحقيق

الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية التي أطلقها ولي العهد، مبيّناً أن أساسها هو تحويل الدولة إلى مركز لوجستي عالمي.

بدوره، أشار الرئيس التنفيذي لـ«ندلب»، سليمان المزروع، إلى خلق أكثر من 200 ألف وظيفة في أنشطة قطاعات البرنامج، منها 80 ألفاً للمواطنين، بما يمثل 60 في المائة مما قدمه الاقتصاد السعودي من وظائف في العام الحالي.

الأداء التنفيذي

وواصل المزروع أن الأداء التنفيذي للبرنامج ارتفع إلى 87 في المائة وبأكثر من 17 درجة من بداية العام، ونسبة الصرف وصلت إلى 90 في المائة؛ إذ تعد الأعلى منذ بداية البرنامج، كاشفاً عن اكتمال ما يزيد على 120 مبادرة قبل عامين من انتهاء خطة «ندلب»، ما يؤكد نضوج الجهات التنفيذية وقدرتها على التنفيذ.

وتُظهر المؤشرات الاقتصادية للبرنامج حتى الربع الثالث من العام الحالي، وصول قيمة الناتج المحلي لأنشطة قطاعات «ندلب» لما يتجاوز 345 مليار ريال (92 مليار دولار)، وأن مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تبلغ 35 في المائة.

وتابع المزروع أن مجموع الاستثمارات غير الحكومية في قطاعات «ندلب» تجاوز 97 مليار ريال (25.8 مليار دولار)، مشيراً إلى أن أغلب الإنجازات التي تحققت من خلال هذا البرنامج في العام الحالي، كان من المتوقع أن تتحقق في 2025.

العقوبات تضطر شركات دولية لتعليق مشاركتها في مشروع روسي ضخم للغاز الطبيعي

سبق

علق مساهمون أجانب، من بينهم شركة توتال إنرجيز الفرنسية، مشاركتهم في المشروع الروسي للغاز الطبيعي المسال2- بالمنطقة القطبية الشمالية؛ بسبب العقوبات، متخليين عن مسؤولياتهم إزاء التمويل وعقود الشراء الخاصة بمحطة الغاز الطبيعي المسال الروسية الجديدة، بحسب ما أفادت صحيفة «كوميرسانت»، اليوم (الاثنين).

ونقلت «كوميرسانت» عن مصادر لم تسمها في الحكومة الروسية، أن الشركتين الصينيتين إلى جانب توتال إنرجيز الفرنسية وكونسورتيوم ميتسوي اليابانية والمؤسسة الوطنية اليابانية للنفط والغاز والمعادن «جوجميك» اللتين تمتلك كل منهما أيضًا عشرة بالمئة في المشروع، أعلنت حالة القوة القاهرة بشأن المشاركة في المشروع، وفقاً لـ«فرانس برس».

ويعتبر المشروع عنصرًا أساسيًا في حملة روسيا لتعزيز حصتها في السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال إلى 20 بالمئة بحلول عام 2030 من ثمانية بالمئة حاليًا، ويواجه بالفعل صعوبات؛ بسبب العقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا بسبب الصراع في أوكرانيا ونقص ناقلات الغاز.

وتقدر حصة كل من شركة سنوك المحدودة الصينية الحكومية، وشركة البترول الوطنية الصينية، بعشرة بالمئة في المشروع، الذي تسيطر عليه شركة «نوفاتك»، وهي أكبر شركة منتجة للغاز الطبيعي المسال في روسيا، وتمتلك 60 بالمئة في المشروع.

تكرير النفط الروسي قرب أعلى مستوياته في أسبوع

اقتصاد الشرق

استمرت معالجة النفط الروسي في الأسبوع الماضي، قرب أعلى مستويات التكرير اليومي في أكثر من 8 أشهر، وسط تقييد الصادرات المنقولة بحراً.

عالجت مصافي التكرير في البلاد ما يقارب 5.65 مليون برميل يومياً من الخام في الفترة ما بين 14 ديسمبر و20 ديسمبر، وفقاً لشخص مطلع على الأمر. يعد ذلك انخفاضاً بنحو 50 ألف برميل يومياً، أي 0.88%، عن حجم النفط المكرر خلال الأسبوع السابق، عندما وصل متوسط حجم التكرير اليومي إلى أعلى مستوياته منذ مطلع أبريل.

خلال العشرين يوماً الأولى من ديسمبر الجاري، وصل متوسط حجم التكرير اليومي للنفط الروسي 5.57 مليون برميل يومياً، ما يعد ارتفاعاً بنحو 60 ألف برميل يومياً عن معظم نوفمبر، وفقاً لتقديرات «بلومبرغ» المستندة إلى بيانات سابقة.

تراجع الشحنات المنقولة بحراً

يدقق مراقبو سوق النفط في حجم إنتاج مصافي التكرير في روسيا؛ إذ يعد ضمن أحد أهم المقاييس المتبقية، فضلاً عن صادرات النفط المنقولة بحراً، لمتابعة توجهات الإنتاج في البلاد بعدما صنفت الحكومة بيانات الإنتاج الرسمية بصفتها سرية في ظل العقوبات الدولية.

سجلت إمدادات النفط المنقولة بحراً من موانئ روسيا انخفاضاً حاداً إلى 3.18 مليون برميل يومياً خلال الأسبوع المنتهي في 17 ديسمبر، في ظل توقف الشحنات الخارجة من ميناء بريمورسك المطل على بحر البلطيق، بحسب بيانات تتبع الناقلات التي تراقبها «بلومبرغ». مع ذلك، ارتفع المتوسط الأقل تقلباً خلال 4 أسابيع بمقدار 80 ألف برميل يومياً.

تعهدت روسيا، بالتنسيق مع حلفائها في تحالف «أوبك +»، بخفض صادراتها من النفط والوقود معاً بمقدار 300 ألف برميل يومياً حتى نهاية العام، وتعميقه بمقدار 200 ألف برميل أخرى في الربع الأول من العام المقبل.

يأتي التعهد بخفض الصادرات بالإضافة إلى خفض الإنتاج الطوعي بمقدار 500 ألف برميل يومياً منذ مارس 2023 والممتد خلال 2024.

الهند تدافع عن مشتريات النفط الروسي: أنقذنا العالم من ارتفاع الأسعار

أسماء السعداوي

الطاقة

عبّر مسؤول هندي عن موقف بلاده الداعم لزيادة مشتريات النفط الروسي فور اندلاع شرارة الحرب في أوكرانيا خلال فبراير/شباط من العام الماضي (2022).

وقال ممثل وزارة النفط والغاز الطبيعي أمام اللجنة الدائمة بالبرلمان، إن أسعار النفط الخام كانت سترتفع وتُحدث «فوضى» بالسوق العالمية لو لم ترفع الهند حجم وارداتها من روسيا في أعقاب الحرب.

وتعدّ الهند ثالث أكبر مشترٍ ومستهلك للنفط في العالم، وتعتمد على الواردات لتلبية أكثر من 85% من الطلب المحلي، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وكانت روسيا -قبل الحرب- تشكّل 2% فقط من إجمالي واردات الهند من النفط، إلّا أن الخصومات على أسعار النفط الروسي أغرت نيودلهي، صاحبة أكبر تعداد سكاني في العالم، بالإقبال على الشراء.

وقفزت واردات الهند من النفط الروسي خلال نوفمبر/تشرين الثاني المنصرم (2023) للشهر الرابع على التوالي، إلى 4.5 مليون برميل يوميًا تقريبًا، بزيادة 13% على أساس سنوي.

كما شكّلت الواردات من موسكو ثُلث إجمالي واردات الهند النفطية في أكتوبر/تشرين الأول، وهو ما يجعل موسكو تعتلي عرش قائمة كبار الموّردين إلى نيودلهي.

صادرات النفط الروسي إلى الهند

قال ممثل وزارة النفط في البرلمان في 20 ديسمبر/كانون الأول الجاري، إن واردات النفط الروسي ضخمة، وتصل إلى 1.95 مليون برميل يوميًا، ولو لم تستورد المصافي الهندية النفط الروسي لتسبَّب ذلك العجز في إحداث فوضى بسوق النفط الخام، وارتفعت الأسعار بمقدار 30 إلى 40 دولارًا.

وتصل قدرات التكرير الهندية إلى أكثر من 250 مليون طن (1.77 مليار برميل) سنويًا، أو 5 ملايين برميل يوميًا، بحسب تقرير نشرته صحيفة «ذا إنديان إكسبريس» (The indian express).

(طن النفط = 7.1 برميلًا)

(طن النفط الروسي = 7.3 برميلًا)

وبعدما تجاوزت أسعار النفط حاجز الـ100 دولار في الأشهر التالية للحرب، استعادت الأسواق توازنها، وفي 2023 الجاري، لم يتخطَّ سعر البرميل 100 دولار أبدًا، وحاليًا يحوم سعر خام برنت قرب 80 دولارًا للبرميل.

يقول ممثل وزارة النفط، إن حجم سوق النفط يصل إلى 100 مليون برميل يوميًا، وإذا قررت منظمة البلدان المصدّرة للنفط أوبك خفض الإنتاج بمقدار مليون أو مليوني برميل، سترتفع الأسعار بنسبة 10% إلى 20%، ليصل سعر البرميل إلى ما بين 125 دولارًا و130 دولارًا.

وأضاف: «إذا لم تمتص الهند... 1.95 مليون برميل يوميًا، كانت الأسعار سترتفع إلى 120 دولارًا و130 دولارًا.. ذلك كان سيخلق فوضى».

أفضل صفقة

من لاعب على الهامش في واردات الهند من النفط، تحولت روسيا إلى المصدّر الرئيس بعد غزو أوكرانيا.

وبعدما تحولت أنظار الغرب بعيدًا عن نفط موسكو بغية تجفيف منابع تمويل حرب الرئيس فلاديمير بوتين على أوكرانيا، بدأت روسيا تقديم عروض سخية على أسعار النفط.

بدورها، استغلت المصافي الهندية الفرصة، لكن ذلك أثار غضب الكثيرين في دول الغرب ممن أرادوا تحجيم قدرات موسكو لتمويل الحرب على أوكرانيا، عبر تقييد صادرات النفط المزوّد الرئيس لخزينة الكرملين.

لكن الهند، بوصفها إحدى أكبر مستوردي النفط الخام في العالم، أكدت أنها ستشتري النفط «من أيّ مكان يمكنها عقد صفقة جيدة معه».

تعليقًا على ذلك، قال ممثل وزارة النفط أمام البرلمان: «دبلوماسيًا، نحن دولة ذات سيادة، ويمكننا القول، إننا نفعل ما فيه الخير لبلادنا وللعالم».

يتفق ذلك مع تصريحات سابقة لوزير الشؤون الخارجية الهندي، سوبرامانيام جايشانكار، الذي قال في أغسطس/آب 2022، إنه من واجب الحكومة الأخلاقي توفير نفط أرخص لمواطنيها»، واصفًا النفط الروسي بكونه «أفضل صفقة» للبلاد.

تحديات الشحن والتأمين والدفع بالدولار

عدّد ممثل الوزارة أبرز الصعوبات التي تواجه مصافي التكرير الهندية عند شراء النفط الروسي بسبب العقوبات الغربية، وكانت الترتيبات الخاصة بالدفع واللوجستيات مثل الشحن والتأمين هي الأبرز.

ومن ناحية الدفع مقابل الواردات، قالت، إن كل عمليات الدفع بالدولار مقابل مشتريات النفط الروسي لا تحظى

بالسلاسة نفسها في كل المصارف الهندية.

وأضاف أنه بسبب العقوبات الاقتصادية، يواجه مشترو النفط الخام تحديات في الترتيبات اللوجستية من حيث توافر السفن والتأمين عليها والسداد مقابل ذلك.

ولذلك، يحصل المشترون الهنود على درجات النفط الخام الروسية بناءً على الشراء على أساس التسليم في الموانئ الهندية، وفيه يتحمل البائع مسؤولية تسليم الشحنة مع توفير تغطية تأمينية مناسبة.

ونظرًا لفرض سقف سعر للنفط الروسي عند 60 دولارًا للبرميل والشراء على أساس التسليم، تطالب المصارف المصافي الهندية بإثباتات تؤكد الالتزام بذلك السقف، باستثناء النفقات الخاصة بالشحن والتأمين.

أكوا باور السعودية تتعاون مع مركز أبحاث ياباني لتعزيز قدرات الطاقة النظيفة

الطاقة

تسعى شركة أكوا باور السعودية إلى تعزيز قدراتها في مجال الطاقة النظيفة، ودعم خطط التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة بما يدعم التوجهات العالمية لتحقيق الحياد الكربوني.

وأعلنت الشركة السعودية الرائدة في مجال تحوّل الطاقة، وأكبر شركة خاصة في مجال تحلية المياه في العالم، والأولى في مجال الهيدروجين الأخضر، انضمامها بصفة عضو كامل في معهد اقتصادات الطاقة الياباني (IEEJ)، وهو مؤسسة غير ربحية ومركز فكر (Think Tank) وأبحاث يركّز على قضايا الطاقة والاقتصاد والبيئة.

ستسمح العضوية لشركة أكوا باور بالاستفادة من خبرة مركز الأبحاث الياباني في تحليل مشكلات الطاقة وتقديم حلول مبنية على البيانات، وفق بيان اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

المبادرات الصديقة للبيئة

بموجب العضوية، تحصل أكوا باور على حق الوصول إلى موارد قيمة مثل قاعدة بيانات معهد اقتصاديات الطاقة الياباني الواسعة من الأبحاث الأصلية التي ستمكّنها من تعزيز تركيزها على الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة، المتوافقة مع التزام الشركة بالمبادرات الصديقة للبيئة.

كما تعزز العضوية قدرة أكوا باور على البقاء في طليعة أبحاث الطاقة، وتسهم في التزام الشركة بدعم التقدم والتطور المستدامين.

وأُعلِنَت عضوية أكوا باور في معهد اقتصاديات الطاقة الياباني خلال المنتدى السعودي الياباني للاستثمار، وهو حدث يهدف إلى تعزيز التعاون بين الشركات السعودية واليابانية، والذي عُقد في الرياض اليوم الإثنين 25 ديسمبر/كانون الأول 2023.

تقنيات الطاقة الخضراء

قال الرئيس التنفيذي لشركة أكوا باور، ماركو أرتشيلي: «نحن سعداء بشأن انضمامنا لعضوية معهد اقتصادات الطاقة الياباني، وستمكّننا هذه العضوية من المشاركة الفعالة في تطوير تقنيات الطاقة الخضراء، ومن ثم تسريع تحول الطاقة والانتقال نحو مستقبل أكثر استدامة».

وتأسَّس معهد اقتصادات الطاقة الياباني عام 1966 في اليابان بصفته مؤسسة غير ربحية لإجراء البحوث المتعلقة بالطاقة والبيئة والتعاون الدولي، ويهدف المعهد، مدعومًا من 100 شركة عضوة، في دعم النمو الصحي لصناعات الطاقة، وتعزيز جودة الحياة للمواطنين، وتطوير السياسات والحلول المتعلقة بالطاقة، وقد وسّع المعهد نطاق المواضيع التي يغطيها،

ليشمل التحديات الجيوسياسية والبيئية، بما فيها دراسات المتعلقة بالطاقة في الشرق الأوسط.

من جانبها، تضم محفظة «أكوا باور» حاليًا 77 محطة قيد التشغيل والبناء، أو في مراحل متقدمة من التطوير، باستثمارات 82.8 مليار دولار، تنتج 53.7 غيغاواط من الكهرباء، و7.6 مليون متر مكعب من المياه المحلّاة يوميًا.

التعاون السعودي الياباني

من جهة أخرى، كشفت وزارة الصناعة والثروة المعدنية السعودية توقيع مذكرة تعاون مع وزارة الصناعة اليابانية في مجال التعدين والموارد المعدنية.

وكان وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، ووزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني كين سايتو، قد عقدا أمس الأحد، الاجتماع الثاني للحوار الوزاري السعودي الياباني حول الطاقة، في مدينة الرياض.

ويأتي اللقاء في أعقاب تأسيس مبادرة منار للتعاون في مجال الطاقة النظيفة، بين المملكة واليابان، خلال اجتماع ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، ورئيس وزراء اليابان كيشيدو فوميو، في 16 يوليو/تموز الماضي، بمدينة جدة.

واستعرض الوزيران التقدم المحرَز في مبادرة منار، التي تشمل التعاون في عدد من المجالات الرئيسة، منها: الهيدروجين، والأمونيا، والوقود الاصطناعي، والاقتصاد الدائري للكربون، وإعادة تدوير الكربون، والمعادن الحيوية اللازمة لدعم قطاع الطاقة، وسلاسل الإمداد، وتعزيز مرونتها وقدرتها على التعافي، وتطوير المواد المستدامة، وتبادل الخبرات والمعارف ونتائج البحوث.

وأكد الوزيران خلال الحوار ضرورة دعم استقرار أسواق البترول العالمية، وتحقيق استدامة وأمن إمدادات الطاقة العالمية، من خلال تعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين، مشيرينِ إلى أن المملكة هي أكبر مُصدّر لإمدادات النفط لليابان، كما أنها شريك لليابان يُعتمد عليه في هذا الجانب.

كما اتفق الوزيران على مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية، ودفع الجهود العالمية الرامية إلى الوصول للحياد الكربوني، وتعزيز التعاون ضمن إطار مبادرة منار، إذ يتفق الجانبان على أهمية تبنّي الدول مسارات مختلفة، بما يتماشى مع الظروف الوطنية لكل دولة، لتحقيق الحياد الكربوني، مع تعزيز أمن الطاقة، ودعم النمو الاقتصادي.

شكراً